مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

قطع التعليل

الدكتور محسن العبيد *

(تاريخ الإيداع 22 / 11 / 2016. قبل للنشر في 4 / 1 / 2017)

□ ملخّص □

يتوجه هذا البحث للحديث عن قطع التعليل، فالمعهود في التوابع: (الصفة، البدل، العطف، التوكيد، عطف البيان) أن تجري وفق متبوعها في أحكام الإعراب وفي ارتباط المعاني فيما بينها، ولكن إذا ذكرت صفات المدح أو الذم وخولف في بعضها الإعراب لغرض معنوي أو بلاغي أو للفت الانتباه... يسمى ذلك قطعاً، ولهذا الأمر دلالة بلاغية لزيادة الاهتمام بالأمر.

غير أن المتكلم البليغ قد يعدل عن هذا الارتباط بين التوابع لغرض معنوي، فقد يقوم بالقطع بعد أساليب معينة كالنفي، والأمر والنهي، والتمني، والترجي، والدعاء، والعرض، والاستفهام والجزاء.... وهذا كلّهُ لأغراض معنوية يستخدمها المتكلم البليغ في هذه الأساليب، ولذا عملت على إظهار ذلك وبيان أن القطع لا يقع بعد التوابع المعروفة: (الصفة، البدل، العطف، التوكيد، عطف البيان) فقط بل يمكن أن يقع في أساليب أخرى لا يدركها إلا المتبحرون بعلوم اللغة والبلاغة.

الكلمات المفتاحية : القطع ، أساليب القطع ، أساليب أخرى .

* أستاذ مساعد ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة دمشق، سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (39) العدد (1)2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (39) No. (1) 2017

cutting reasoning

Dr. Mohsen AL-Abeed*

(Received 22 / 11 / 2016. Accepted 4 / 1 / 2017)

□ ABSTRACT □

This research to talk about، After-shocks is known (Label affixed, wildcard, kindness, emphasis, the kindness of the statement) be conducted in accordance with in terms of expression and in the link meanings with each other, but if you mentioned qualities praise or slander and some of express moral purpose or rhetorical or to draw attention ... called it certainly , but this is a rhetorical significance of the increased interest in the matter.

However, the speaker rhetorician may be amended for this link between the disciples for the purpose of moral, it is definitely after a certain methods and the commands and prohibitions, and wishful thinking, and Esperance, and pray, presentation, and question and penalty .... and all this for the purposes of moral used by the speaker, eloquent in these methods, so I worked on that show and a statement that the pieces do not fall after the well-known disciples: (label affixed, wildcard, kindness, emphasis, the kindness of the statement) only, but can be located in other methods of science of language and rhetoric.

* **Associate Professor, Faculty Of Arts And Humanities, Damascus University, Damascus, Syria**

مقدمة:

المعهود في التوابع: (الصفة، البدل، العطف، التوكيد، عطف البيان)، أن تجري وفق متبوعها في أحكام الإعراب، وفي ارتباط المعاني بينهما. غير أنّ المتكلم البليغ قد يعدل عن هذا الارتباط لغرض معنوي:

- **قطع الصفة** نحو: {الْحَمْدُ للّهِ ، رَبِّ الْعَالَمِين} [الفاتحة:2]
- **قطع البدل** نحو: {قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا: فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللّهِ .....} [آل عمران:13]
- **قطع العطف** نحو: {قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِين وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللّهُ عَلَى مَن يَشَاء وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيم} [التوبة: 14–15]
- **قطع الحال** نحو: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُون صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُون} [البقرة:17–18]

قال أبو علي: إذا ذُكرت صفات المدح أو الذمّ وخُولف في بعضها الإعراب فقد خُولف للافتنان ويُسمّى ذلك قطعاً، وله دلالة بلاغية؛ وذلك أي تغيير المألوف يدلّ على زيادة ترغيبٍ في إسماع المذكور. ومزيد اهتمام بشأنه.

وقد أشار المعربون إلى قطع الصفة كثيراً والعطف غير أن جانباً في أسلوب التعليل يندرج تحت قاعدة؛ قطع التعليل، فالمتكلم لا يريد العطف فيعدل إلى رفع ما بعد الفاء السببيّة لتنحو منحى الاستئناف. وهذا ما توّجه إليه هذا البحث.

- **قطع التعليل بعد النفي.**
- **قطع التعليل بعد الأمر.**
- **قطع التعليل بعد النهي.**
- **قطع التعليل بعد التَمَّني.**
- **قطع التعليل بعد الترجّي.**
- **قطع التعليل بعد التخفيض.**
- **قطع التعليل بعد العرض.**
- **قطع التعليل بعد الدعاء.**
- **قطع التعليل بعد الاستفهام.**
- **قطع التعليل بعد الجزاء.**

بين يدي هذا البحث صورتان للفاء، وراء كل صورة إعراب ومعنًى:

إحداهما الفاءُ التي فيها معنى السَّبب والعطف (النَّسَق) والتشريك.

والثاني الفاءُ لقطع العطف. والتجُّرد للاستئناف.

قال المُبرِّد: "هذا بابُ الفعل بعد (أنْ) وانقطاع الآخر من الأوّل، أعلمْ أنك إذا أردتَ بالثاني ما أردتَ بالأوّل من الإجراء على الحرف لم يكن إلَّا منسوقاً (معطوفاً) عليه، نحو أريد أن تَقومَ فتكرمَ زيداً، وأريد أن تأتيَني وتكرمَني، فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأوّل كان **مقطوعاً مستأنفاً**، وذلك قولك: أريد أن تأتيني فتقعدُ عنّي؟ وأريد أن تكرَم زيداً

فتهينُه؟ فالمعنى أنه لم يرد الإهانة، وإنما أراد الإكرام. فكأنه في التمثيل: أريد أن تكرم زيداً فأنت تهينُه؟!، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعدُ عنّي[1]".

وفي أسلوب الطلب: الأمر، النّهي، التمني، التّرجي، العرض، الحض، الدعاء، الاستفهام.

ترد صورتان للجواب أيضاً؛ إحداهمُا الفاءُ التي هي سَبَبٌ، ويُنصَبُ المضارع بعدها –كما هو المعهود–والثانية: الرفع على الاستئناف والقطع.

زعم الرضي أنّ الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السبّبية الرفعُ على أنها جملة مستأنفة؛ لأنّ فاء السبّبية لا تعطف وجوباً، بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام، كإذا المفاجأة، ومعنياهما متقاربان. ولذلك تقعان في جواب الشرط.[2] قال الفراء: "إنَّ العرب قد تستأنف بالفاء كما يستأنفون بالواو" وذهب أبو الحجّاج الأعلم إلى أنّه قد يُرفع الفعل ويكون معناه معنى المنصوب بعد الفاء، وذلك قليل، وإنما جعل النحويون معنى الرفع غيَر معنى النصب، رعْياً للأكثر من كلام العرب.[3]

أهمية البحث وأهدافه :

يهدف البحث إلى إبراز ما يأتي :

- الحديث عن قطع التعليل الذي لم يجمع في أصل واحد في كتاب واحد .
- إذا اتفق الإعرابان اتفق المعنيان ، وإذا اختلف الإعرابان اختلف المعنيان .
- ضم أهم الشواهد من القرآن الكريم ، القراءات ، الشعر العربي .
- ليس كل جواب من أجوبة الطلب تستلزم تعليلاً .

أي إن القطع لا يقع بعد التوابع المعروفة ، بل يمكن أن يقع في أساليب أخرى ، وهذا ما حاول البحث إثباته .

منهجية البحث :

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ، ويستفيد من المنهج التاريخي في رصد الحديث عن قطع التعليل ، ونقوم بدراسة شواهد القطع من القرآن الكريم ، والشعر العربي ، وتحليلها لنستنتج أن القطع يمكن أن يقع في أساليب أخرى .

---

[1] الكتاب ، سيبويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، طبعة مصورة عن الطبعة الاولى بالمطبعة الأميرية ببولاق ، 1316 هـ . 230/1 . المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، 1980 م ، 33/2.

[2] شرح الكافية 245/2.

[3] البحر المحيط 408/8، دراسات لأسلوب القرآن 259/2/1.

[3] المحتسب 202،201/2، الكشاف 277/3، البحر المحيط 316/7، المغني 625، الأمالي النحوية 545/2، دراسات لأسلوب القرآن 279/2/1–280، وانظر الكتاب 419/1، المقتضب 18/2، شرح المفصل 50/7

أنواع قطع التعليل:

- **قطع التعليل بعد النفي:**

لأسلوب النفي أدوات معيّنة، منها: ما، لم، لن، غير، وقد يستوجب نتيجةً مرتبطةً بالفاء السببيّة، كقولك ما تأتينا فتحدّثَنا، بالنصب. والمعنى: ما تأتينا فكيف تُحَدِّثُنا. أي لا يقع هذا؟ فكيف يقع هذا وقد يكون ما بعد الفاء مرفوعاً على الاستئناف، ولكلٍّ توجيهٌ محدّد عند النحويين:

ورد في توجيه سيبويه للنصب في: (ما تأتيني فتحدّثَني) معنيان:

- أحدهما: ما تأتيني، فكيف تحدّثني، أي لو أتيتني لَحَدّثتني.
- والآخر: ما تأتيني أبداً إلاّ لم تحدثْني؛ أي؛ منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثَ منك.

وفي توجيه الرفع معنيان:

- أحدهما: ما تأتيني، وما تحدثني؛ فالآخر شريك للأوّل، داخلٌ معه بالنفي.
- والوجه الآخر: ما تأتيني فتحدثُني، أي: ما تأتيني وأنت تحدثني، ومنه ما تعطيني فأشكرُك، أي ما تعطيني وأنا أشكرك على كلِّ حالٍ.

قال ابن يعيش؛ إنَّ هذه الفاء التي يُجابُ بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى فتجعلها جملةً واحدةً، كما يفعل حرف الشرط، ولو قلت: ما تزورني فتحدّثني، فرفعت "تحدثني" لم يكن الكلام كلُّه جملةً واحدة، بل جملتان؛ لأنه التقدير ما تزورني وما تحدثني فقولك:(ما تزورني) جملة على حيالها؛ وما تحدثني جملة ثانية، كذلك وإذا وقعت الفاء بعد النفي. فلا يخلو أن تكون الجملة التي قبلها اسميّةً أو فعليةً؛ فإن كانت اسميّة جاز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف، كقولك: (ما زيدٌ مُجدّاً فنكرمُه) وإن كانت فعلية ماضية فكذلك نحو قولك: (ما قام زيدٌ فنكرمُه) وإن كانت فعلية مضارعة فيجوز الرفع على الاستئناف أيضاً[4].

وإجَازَةُ الرفع والنصب في مثل هذه الأساليب رأيُ معظم النَّحويين، وقليلٌ منهم من أبدى فرقاً بين الرفع والنصب، وأظهر سرَّ ذلك

ولعل أبدع التوجيهات برزت من خلال شواهد القرآن الكريم وقراءاته المتعدّدة، منها:

- قوله تعالى: (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) فاطر (36)

قرأ الحسن: (فيموتون) بالرفع كأنه قال: (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ ولا يَمُوتُون) .... والكلام خبران

قال أبو الفتح: (يَمُوتُون) عطف على "يُقْضَى" أي لا يقضي عليهم ولا يموتون.

وقال ابن هشام: (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فكيف يَمُوتُون) ؟؟ فلكلٍّ دلالته، والغريب أنه جعل الرضي معنى الرفع كمعنى النصب فيه سواء[5].

- تعدّدت توجيهات المعربين للنَّظْم البليغ للآية الكريمة (هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) [المرسلات (35–36)] ففي الآية إخباران عن مشهد الكفَّار:

---

[4] شرح المفصل ، ابن يعيش ، تحقيق د. إبراهيم عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط1 ، 2013 ، 7 / 50 .

[5] المقتضب ، المبرد ، 2/ 201 ، المغني ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، 1979 ، 624 – 626 ، البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ، دار السعادة ، مصر ، 316/7.

- أحدهما عَدَمُ النطق
- الآخر عَدَمُ الإذن

ولو وردت الآية بصيغة: (فيعتذروا) لكانت الفاء سببّيةً نتيجةً لعدم الإذن، كقوله تعالى: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا) [الأنفال (46)]. غير أنَّ العدول إلى صيغة: (فَيَعْتَذِرُونَ) أبلغ، لأمورٍ توسَّعَ بذكرها المعربون والمفسرون، فأبدوا توجيهاتٍ متنوّعةً، ومع أنَّ جزئية نحويّةً وراءها دلالات معنوية وبلاغية، أبدى الإمام الفرَّاء (ت 207 هـ) توجيهاً واضحاً فقال:

أ -رويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها.

ب -اختير ذلك لأن الآيات بالنون.

ت -فلو قيل: (فَيَعْتَذِرُوا) لم يوافق الآيات.

ث -قال الله جلّ وعَزّ: (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) [فاطر (36)]، بالنصب وكلٌ صواب.

وقال الزمخشري: يومُ القيامة طويل ذو مواطن ومواقيت، ينطقون في وقتٍ ولا ينطقون في وقتٍ، ولذلك ورد الأمران في القرآن (فيعتذرون) عطف على (لا يؤذن) منخرط في سلك النفي، والمعنى لا يكون لهم إذن واعتذار متعقّب له، من غير أن يجعل الاعتذار مسبّباً عن الإذن. ولو نصب لكان مسبّباً عنه لا محالة.

وقال ابن عطيّة (ت 546 هـ): وقوله تعالى (فَيَعْتَذِرُونَ)، معطوف على (يُؤذن) ولم ينصَب في جواب النفي لتشابه رؤوس الآي والوجهان جائزان، وقد تَتَبّعت أوجه القراءة في غيرِ ما موطنٍ لم أجد نصاً على قراءة (فَيَعْتَذِرُوا)، وكان الوجه بالرفع هو الوجه الذي يقتضيه المعنى.

وقال أبو البقاء (ت 616هـ): في رفع (يَعْتَذِرُون) وجهان:

- أحدهما هو نفي كالذي قبله، أي فلا يَعْتَذِرُون
- والثاني أنه مستأنف، أي فهم يعتذرون، فيكون المعنى أنهم لا ينطقون نطقاً ينفعهم، أي لا ينطقون في بعض المواقف وينطقون في بعضها، وليس بجواب للنفي، إذ لو كان كذلك لحذف النون، وهو كلام الزمخشري قبلُ.

وقال أبو حيّان (ت 745 هـ): (فَيَعْتَذِرُونَ) عطف على (ولا يؤذن) داخل في حيّز نفي الإذن، أي فلا إذن فاعتذار، ولم يجعل الاعتذار متسبّباً عن الإذن فينصب.

وبين الأمين الشنقيطي (1393 هـ) أن القيامة مواطن، ففي بعضها ينطقون وفي بعضها لا ينطقون، فإثبات النطق لهم ونفيه عنهم كلاهما منزّل على حالٍ ووقعت غير حال الآخر ووقته ومنها أنَّ نطقهم المثبت لهم خاصّ بما لا فائدة لهم فيه، والنطق المنفي عنهم خاص بما لهم فيه فائدة.

توسّع ابن هشام (ت 761هـ) في توجيه المعنى خاصّةً في المغني وفي الشذور.

- قال في المغني: قرأ السبعة: (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) وقد كان النصب ممكناً في مثله (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) فاطر (36)، ولكن عُدِل عنه لتناسب الفواصل.

والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرّد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي؛ لأنّ المرادَ بـ (لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ) نفي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى: (لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ) [التحريم (7)]، فلا يتأتّى العُذرُ منهم بعد ذلك.

ونقل ابن هشام توجيه ابن خروف (ت 609 هـ) من أنَّ المستأنف قد يكون على معنى السببيّة، وقد صّرح به الأعلم هنا. وأنه في المعنى مثل (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) [فاطر (36)]، وردّه ابن عصفور (ت 669 هـ) بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم فإنه يتسبب عنه الموت جزماً.

وأورد ابن هشام بعد تفصيلٍ منهجّي لوجه الرفع سؤالين:

1 – هل يجوز أن يقرأ: (وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُوا) بالنصب؟ فالجواب: نعم، والمعنى لا يُؤذَنُ لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟

2 – ما بالُه لم يقرأْ به أَحَدٌ من الْقُرَّاء المشهورين؟

الجواب من وجهين:

- أحدهما أن القراءة سنّة متّبعة وليس كل ما تُجوّزه العربيّةُ تَجوزُ القراءةُ به.
- الثاني أن الرفع هنا بثبوت النون، فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآية، والنصب بحذفها فيزول معه التناسب.

وزعم بن مالك بدر الدين (ت 672 هـ) أنّه مستأنف بتقدير (فهم يعتذرون)، وهو مشكل على مذهب الجماعة؛ لاقتضائه بثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: (ما تؤذينا فنحبُّك) بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل بثبوت الاعتذار مع مجيء (لا تعتذروا اليوم)، على اختلاف المواقف كما جاء؛ (فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ) [الرحمن (39)]، (وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ) [الصافات (24)].

قال ابن الحاجب (ت 646هـ): المعنى على نفي الإذن ونفي العُذْر بظاهر قوله تعالى: (لا تعتذروا اليوم)، ولأنه نفي الإذن لهم والظاهر نفي الإذن في الاعتذار، فلا يقوى إثبات العذر منهم بعد ذلك لأن في المعنى مخالفة.

ويجوز أن يكون مستأنفاً فيكون المعنى أنهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر؛ لأن المواقف متعددة ولكنه ضعيف والأولى أن يحمل على التشريك. في هذا الموضع كسياقه بعد قوله: (يؤذن لهم)، وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر. وإنما ضعّفه ابن الحاجب لما يلزم عليه من عدم الصحة، وهو كون الاعتذار مرتباً على عدم الإذن فلا يصحّ حمل القرآن عليه.

وقال الألوسي (ت 1406 هـ): الظاهر أنَّ نفي الاعتذار باعتبار بعض المواطن والمواقيت؛ كنفي النطق، وجُوّز أن يكون المنفيُّ حقيقةً الاعتذار النافع؛ فلا منافاة بين ما هنا وقوله تعالى: (يَوْمَ لَا يَنفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ) [غافر (52)]، ويجوز مع الرفع أيضاً أن تكون الفاء للسببيّة، والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواءً.

وثمّة شواهد لم تُصرَفْ إلى النصب لعدم اللبس، كقوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم (9)]، أي فهم يدهنون، وكذا قوله تعالى: (لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)، أي فهم يعتذرون فكأنه قيل فيدهنوا ويعتذروا، ولا أرى بأساً من أن لا يُقدّر في مثله المبتدأ، لأنّ فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والمنفي بـ (لا)، من غير تقدير مبتدأ، لكنَّ الاستئناف والسببيّة مع تقدير المبتدأ أظهر[6].

---

[6] **الكشاف ، الزمخشري ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 205/4، معاني القرآن للفرّاء ، تحقيق أحمد يوسف ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، الدار المصرية ، القاهرة ، 226/3، المحرر الوجيز ، ابن عطية الأندلسي ، دار حزم ، ط1 ، 2002 م ، 1937، البحر المحيط 407/8، مجمع البيان غفي تفسير القرآن ، الطبرسي ، تحقيق الحاج هاشم الرسولي المحلاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 1279 هـ ، 418/5، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، صنعه جامع العلوم الأصبهاني الباقولي ، حققه وعلق عليه د. محمد الدلي ، مطبعة مجمع اللغة العربية ، 1415 هـ ، 1420–1421، شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين 267،**

وأسلوب النفي من خلال أدواته كـ (لن، لم، غير، لا النافية للجنس) ترد بعدها ما يحتمل الجواب والقطع والاستئناف.

-إن كان الفعل منصوباً جاز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف وقطع الجواب كقولك: (لن تأتَينا فتُحَدّثُنا)، بالرفع على معنى فأنت تحدّثنا.وإن كان الفعل مجزوماً جاز فيما بعد الفاء على الاستئناف أيضاً، كقولك: (لم تأتِنا فتحدّثُنا)، بالرفع، ومنه قول الشاعر:

ألم تسألِ الرَّبعَ القواء فينطقُ وهل تُخبرنْكَ اليوم بيداءُ شَمْلَقُ [7]

-كأنه قال: فهو ينطق، وليس بجواب[8]

-من أدوات النفي لم، يجوز الرفع بعد الفاء على القطع والاستئناف، نحو: لم تَقُمْ فتجيُبنا

قال الشاعر:

لم ألق بعدَهمُ حّياً فأخبُرهم إلاّ يزيدهمُ حبّاً إليَّ هُمُ

-والفعل الناقص مازال نحو: مازال زيد يأتينا فنكرمهُ.

-والتقليل المراد به النفي يجري مجرى النفي، تقول: قلما تأتينا فتحدُّثنا.

-والنفي بغير نحو: أنا غيرُ آتٍ فأكرمُك، لا يجوز إلا الرفع عند البصريين.[9]

قال أحد شعراء الحماسة في رثاء ابنه:

هوى من رأس رقبةٍ فزّلت رجلُه ويدُه

فلا أمٌّ فتبكيْهِ ولا أختٌ فَتفَتقِدُهْ

القوافي مرفوعة وكان قياسه أن يُجعل جواباً فينصب فيقول: فتبكيَهُ، ولا أختٌ فَتفَتَقِدَهْ، لكنّ هذه الفاء ليست جواباً، إنما هي الآن عاطفة جملة على جملة، حتى كأنه قال: (فلا أمٌّ له فلا فتبكيَهُ، ولا أختً له فلا تفَتَقِدُهْ)، نظير قولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي: ما تأتينا وما تحدثنا.

قال التبريزي: لم يجعل (فتبكيْهِ، فَتفَتَقِدُهْ) جواباُ للنفي لأنّ الجواب يكون منصوباً، لكنه عطفه على ما قبله. وهو عطف على جملة. ومثله في القرآن: (لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ)، لأن المعنى: لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ ولا يَعْتَذِرُون، وكذلك هذا، معناه لا أم له فلا تبكيه.[10]

شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، 388-391-393، مغني اللبيب 626، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني للألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 177/29، أضواء البيان ، الشنقيطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1996 م ، 295/6، 415/8، شرح الشذور 392-393، حاشية الدسوقي على المغني ، طبعة حنفي بمصر ، 1358 هـ ، 75/3، الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط 1 ، 2005 ، 30/2، شرح الكافية للرضي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1982 ، 247/2-248.

7 البيان في غريب القرآن ، للأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 140/2، الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 534/6

[8] رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المالقي ، تحقيق د. أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، 384 .

[9] ارتشاف الضرب ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى النماس ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1998 ، 410/2

[10] شرح الحماسة 184/2

• قطع التعليل بعْدَ الأمر

صيغ الأمر متعدّدة، أهمها وأبرزها:

فعل الأمر، ولام الأمر ؛ يَرِد بعدها جواب الطلب إن استلزمته، وقد يقطع عنها، ولكلٍّ توجيه، ولا شك أنه إذا اختلفت المعاني، اختلفت الألفاظ فقد يكون النصب أقوى معنىً وأشدَّ إصابة للعذر، وقد يكون الرفع هو مقصد الكلام ووجه المعنى. بّينَ ابنُ بَرّيٍّ أثر الحركة الإعرابّية في توجيه المعنى فقال: تقول "زُرْني فأُحسِنَ إليك" [11]، فإن رفعت "أُحسِنُ" فقلت: فأُحسِنُ إليك لم تجعل الزّيارة عِلّة للإحسان، ولكن قلت ذلك من شأني أبداً أن أفعل وأن أحسن إليك على كل حال، ومن شواهد ذلك:

قوله تعالى: (إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ) [آل عمران (47)]

اتّفق الُقرّاء على رفع: (فَيَكُونُ) والمعنى: كن فكان؛ وقال ابن الأنباري: من قرأ بالرفع جعلهُ عطفاً على قوله تعالى: "يَقُولُ"، وقيل: تقديره، فهو يكون.

وقال أبو البقاء: (كن) ليس بأمرٍ على الحقيقة، وإنما المعنى على سرعة التكوين.

وأجاز أبو حيَّان الرفع على الاستئناف؛ ولا يصحُّ أن يكون جواباً لأمرٍ حقيقي، لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجَزاءْ. وهنا لا يصحّ: إنْ يَكُنْ يَكُنْ[12] وفي قولك " ائتِني أكرِمُك"، الرفع على وجهين:

أ –أحدهما على القطع أي: "فأنا أكرمك" أي إن تأتني فأنا أكرمك

ب –الثاني على الاستئناف أي "فأنا أكرمك"، أتيتني أو لم تأتِ: أي من شأني ذلك.

وإن كان الأمر باللام فيجوز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف؛ لا على الجواب، نحو قولك: لِتُكرِمْ زيداً فيحسنُ إليك. [13]

وقاعدة البلاغيين في هذا الأسلوب ونحوه أنّه إذا اتّفق الإعرابان اتفق المعنيان، وإذا اختلف الإعرابان اختلف المعنيان، فإذا قال: "زرني فأكرَمك"، فإنما يستحق الإكرام بالزيارة، وإذا قال: "زرني فأكرُمك"، فتقديره: "فأنا أكرُمك"، وإن كان قد أناب الجملة من المبتدأ أو الخبر مناب الفعل والفاعل، كأنَّ الإكرُامَ واجبٌ عليه في كلّ حالٍ، سواءٌ وقعت الزيارة أو لم تقع. كأنه قال: "زُرْني فأنا ممن يكرُمك على كلّ حال، زرت أو لم تزر".[14]

قطع التعليل بعد النهي

ترد الفاء محتملة للسببّية والاستئناف في قولك: "لا تهمل فترسُبَ أو فترسبُ"، ومنه توجيهات لبعض الشواهد القرآنية منها

• قوله تعالى: (فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى) [طه(16)].

أجاز المعربون في الفعل " فَتَرْدَى"، أن يكون مرفوعاً أو منصوبا. الرفع على الاستئناف، والنصب أصله جواب الشرط، أي إن يصدَّك عنهاَ تَردَ.ونصّ الباقولي على الوجهين فقال: يجوز في موضع: "تَرْدَى" وجهان؛ النَّصب، لأنه

11لسان العرب ، ابن منظور ، دار المعارف ، مصر ، باب الفاء 3323

12 النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تحقيق محمد علي الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 220/4، معاني القرآن للفرّاء 174/1-175، البيان(119/1-120) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات ، العكبري ، دار التراث العربي ، بيروت ، ط 1 ، 2005 ، (67) البحر المحيط 366/1

13 رصف المباني 381، ارتشاف الضرب 409/2

14 الفوائد والقواعد ، الثمانيني ، دراسة وتحقيق د. عبد الوهاب كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 2003 ، 525

جوابُ النهي بالفاء، كما ستراه في هذه القصة من قوله تعالى: (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم) [طه (61)]، ويجوز أن يكون في موضع الرفع على تقدير، فإذاً أنت تَرْدَى.[15]

- وفيه (وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ) [الإسراء (32)]
- وفيه (إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ) [طه (117)]

التقدير عند الرضي في مثل هذه الشواهد، "إن يخرجكما تَشْقَ"، وعند النحويين الفاء للسببّية أو العطف أو الاستئناف. [16]ومعظم الشواهد القرآنية جاءت بعد النهي جواباً له، بصيغة المضارع المنصوب على أن الفاء للسببّية وأجاز الفرّاء الجزم على أن الفاء عاطفة ما بعدها على ما قبلها، ومعنى الجزم كأنه تكرير للنهي، وما كان من نفي ففيه ما في هذا.ولا يجوز الرفع في واحدٍ من هذين الوجهين إلا أن تريد الاستئناف. [17]

قطع التعليل بعد التمني:

- قوله تعالى: (يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا) [النساء (73)]

قرأ الحسن ويزيد النحوي: فَأَفُوزُ؛ بالرفع. لم يجعل لليت جواباً، ومحصول ذلك أنه يتمّنى الفوز، فكأنه قال: "ياليتني أفوزُ فوزاً عظيماً"، ولو جعله جواباً لنصبه؛ أي: "إن أكن معهم أفُزْ"، هذا إذا صّرحت بالشرط؛ إلا أن الفاء إن دخلت جواباً للتمني نصب الفعل بعدها بإضمار (أن)، وثمة توجيه آخر للرفع غير العطف؛ هو الاستئناف على تقدير "فأنا أفوز".[18]

- قوله تعالى: (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا) [الأنعام (27)]

قرأ عبد الله: "نردُّ فلا نكذّبَ بآيات ربّنا". فمن قرأها كذلك جاز النصب على جواب التمني. والرفع على الاستئناف أي، "فلسنا نكذّبُ".[19]

قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ) [القلم (9)]

ليس الفعل "تدْهِنُونَ" سبباً لوُدّهم، لذلك رُفع الفعل ولم ينصب بإضمار (أن)، عَدَل به إلى طريق آخر، وهو أن جُعِل خبر مبتدأ محذوف؛ أي فهم يدهنون.

قال الهُذَليّ في الكامل: وفي مصحف ابن مسعود، (ودّوا لو تدهنُ فيدهنوا). والقراءة المتواترة (فيدهنون) على العطف، وتعليل النصب وحذف النون الحمل على معنى: "ودّوا أنْ تدهنَ".[20]

قوله تعالى: (وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً) [النساء (89)]

"فتكونون" بالرفع عَطْفٌ على "تكفرون" ولم ينصب في جواب التمني.[21]

---

[15] البيان 2\2140، البحر المحيط 6\234، كشف المشكلات 9\8، رصف المباني 381

[16] البحر المحيط 6\284، الفتوحات الإلهية ، سليمان الجمل ، دار إحياء التراث العربي ، 3\86، دراسات لأسلوب القران الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1\2\260

[17] معاني القران للفراء 1\27، البحر المحيط 3\365، دراسات لأسلوب القران 1\2\261

[18] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، 1420 هـ ، 1\192، البديع (مختصر في شواذ القراءات) ، ابن خالويه ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، 27، البيان 1\259، البحر المحيط 2\292، دراسات لأسلوب القران 1\2\270

19 معاني القران للفرّاء 1\276، البحر المحيط 4\102

[20] الكامل للهذلي 2\252، إعراب القران المنسوب للزجاج ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، 243، الكشاف 4\127، البحر المحيط 8\309، ارتشاف الضرب 2\411، دراسات لأسلوب القران 1\2\272

ويكون التمني ب(أَلَا) نحو قول الشاعر (أمية بن أبي الصلت):

أَلا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فيخَبِرنَا مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

قطع التعليل بعد الترّجي:

الترّجي والتمني متقاربان عند النحويين الكوفيين، وما بعدهما يجوز فيه النصب أو الرفع. وشاهد ذلك قوله تعالى: (يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (36) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ) غافر (36–37).

برفع (أَطّلِعُ)، على أنهّ عَطْفٌ على لفظ " أَبْلُغُ" فكلاهما مُتَرَجًّى.[22]

وتفرّد حفص فقرأ: "فَأَطَّلِعَ" بالنصب؛ جواباً ل(لعلّ) لأنهما بمنزلة (عسى) في المعنى.وهو توجيه الكوفيين فقالوا: النصب لجواب الأمر؛ وهو "ابْنِ لِي صَرْحًا" أو على العطف على "الْأَسْبَابَ" أو على ما يقع موقع أبلغ وهو أن "أَبْلُغُ". لأن خبر لعل يقترن بأن كثيراً....

وقوله تعالى: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ (3) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ) [عبس (2–3)] برفع "فَتَنفَعُهُ" عطفاً على "يَذَّكَّرُ". [23]

وقرأ عاصم: "فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَىٰ" بالنصب، والكوفيون يقولون هو جواب لعلّ، ولا يعرف البصريين جواب لعلّ بالنصب...

قطع التعليل بعد التحضيض:

الَحضُّ أو التحضيض هو الطلب بِحَثٍّ وإزعاجٍ؛ تقول: هلاّ اجتهدْتَ فتفوزَ، والحضُّ في حكم الأمر، من قبل أن الأمر باعث على الفعل، والباعث والمحَضِّض من وادٍ واحدٍ.والحكم في العادة إذا وقعت بعد التحضيض والعرض كالحكم فيها إذا دخلت بعد الاستفهام سواءً، نحو قولك في التحضيض (هلاّ تكرمُ زيداً فأكرمُه) بالرفع على العطف أو الاستئناف.

ومنه قوله تعالى: (لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً) [الفرقان (7)].

قرئ بالرفع " فَيَكُونُ" على قطع التحضيض، فالفاء إمّا عاطفة على "أُنزِلَ" ألا تراك تقول: "لولا ينزّلُ" بالرفع، وقد عطف عليه يلقى، و "تكُونُ" مرفوعتين ولا يجوز النصب فيهما؛ لانهما في حكم الواقع بعد (لولا) ولا يكون إلا مرفوعاً.[24]

وقوله تعالى: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ) [المنافقون (10)]

قرئ بالرفع، على الأصل وقرئ: وأكونُ، بالرفع على الاستئناف.[25]

---

21 الكشاف 1\288، البحر المحيط 3\314، المغني 350، البيان 562.

22 معاني القران للفرّاء 3\9، البيان 2\140، المغني 623،714، إتحاف فضلاء البشر ، الدمياطي ، عني به محمد علي الضباع ، مصر ، مطبعة حنفي ، 1359 هـ ، 379، النشر 2\365، غيث النفع في القراءات السبع ، الصفاقسي ، دار الفكر ، 1981 ، 224، البحر المحيط 7\465 النشر 2\398، الكشّاف 4\185 البحر المحيط 8\427.

23 إعراب النحاس 5\184، معاني القران للفرّاء 3\235.

24 الكشّاف 3\89، البحر المحيط 6\483، البيان 2\202، البديع 104.

25 البحر المحيط 8\275، البيان 2\441، الفتوحات الإلهية 4\342، رصف المباني383، دراسات لأسلوب القران1\2\629.

قطع التعليل بعد الَعْرض:

الَعْرض هو طلب بِرِفْقٍ ولين، تقول: ألا تزورني فأكرِمَكَ، بالنصب، والمعنى ليكن منك زيارةٌ ومنّي الإكرام. وبالرفع فهو ضمان له بالإكرام دائماً، أي فأنا أكرمُك دائماً، والإكرام من شأني.

وتقول: ألا ماء فأشربه، يُراد به؛ لوكان ماءٌ لشربتُه، وتقديره ألا ماءٌ فشربه. والجيّد الرفع.[26]

- **قطع التعليل بعد الدعاء:**

حكم الدُّعاء كحكم الأمر سواءً في كون فعله باللام، فيجوز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف الإخباري كقولك: لتغفرْ يا ربي فأفوزُ بالجنان، أي فأنا أفوزُ أو بغير اللام فيجوز الرفع على الاستئناف أيضاً، كقولك: اللهمّ اغفرْ لزيدٍ فيدخلُ الجنة، واللهُ يغفرُ لك فتدخلُ الجّنة، لأنه قد جاء الدعاء بالجملة الاسميّة. قال الشاعر:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْدِلَ عنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

وإنْ كان مدلول الدعاء بالاسم، نحو: سقياً لك فيرويك الله. فالفعل مرفوع، ولا يجوز النصب.

وإنْ كان مدلوله بلفظ الماضي نحو: غفر الله لك فيدْخِلُك الجنة، فالرفع هو الوجه.[27]

من شواهد النحويين في أسلوب الدعاء قول النابغة:

فلا زال قبرٌ بين تُبنى وجاسمٍ عليه من الوسميِّ جودٌ ووابلُ

فينبتُ حَوذانًا وعوفًا منوِّرًا سأتبعه من خيرِ ما قالَ قائلُ

هذا البيت يروى بالرفع والنصب "فينبتُ"، ويروى " فينبتَ"، والرفع أجودُ من النصب؛ لأنه إذا نصب كان البيت الأوّل مضمّناً بالثاني، لأنه لا يتمّ معناه إلّا به، والتضمين في الشعر عيب عند أكثرهم، فإذا رُفع فتقديره فهو ينبتُ، وهذا على ضربين:

أ -يجوز أن يكون ما بعد الفاء في موضع نصب، إلا أنَّه أناب الجملة من المبتدأ والخبر مناب الجملة من الفعل والفاعل.

ب -وقد يجوز أن يكون ما بعد الفاء مبتدأً وخبراً، لا موضع له من الإعراب، إنما عطفت الفاء مفرداً على مفرد.[28]

قطع التعليل بعد الاستفهام:

ترد الفاء مجرَّدة عن الرّبط والترتيب والسببيّة، فلا تكون جواباً، ويسمى هذا قطع السَّبب والاستئناف، والفاء حرف استئناف فتكون حرف ابتداء. [29] ومن أبرز شواهدها قوله تعالى: (مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ) [البقرة (245)] برفع "يُضَاعِفَهُ" قراءة أبي عمرو وحمزة الكسائي ونافع، وله توجيهان :

أ -عُطِف على جملة الصلة له يُقْرِضُ، فيكون داخلاً في صلة الذي.

ب -مستأنف، منقطع عما قبله.[30]

إن كان في الاستفهام فعل ماض أو اسم مبتدأ أجاز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف، والنصب على الجواب نحو: هل قام زيد فأكرمُه؟ وفي الحديث (ألا هلْ من مستغفرٍ فأغفرُ له، برفع أغفر). [متفق عليه].

---

[26] **شرح الحماسة للتبريزي ، عالم الكتب ، بيروت ، 3\41**

[27] **رصف المباني 383، ارتشاف الضرب 2\409**

[28] **الفوائد والقواعد 524، الكتاب 3\36**

[29] **رصف المباني 382، البحر المحيط 2\252**

[30] **النشر 2\228، الإتحاف 159، 410، غيث النفع 255، دراسات لأسلوب القرآن 1\2\260.**

وبقية أدوات الاستفهام كذلك تقول:

-أين بيتُك فأزورُك؟

-متى تسيْرُ فأسيْرّ معك؟

-كيف تكون فأصحبُك؟

-أتقومُ فأكرمُك؟

-كم مالُك فنعرفه؟

-من أبوك فنكرمُه؟

وذكرا أبو حيّان البنيّة العميقة لأسلوب الاستفهام: "أتزورني فأكرمَك" قال: الفاء الواقعة جواباً للاستفهام فيعتمد من الجملة الاستفهامية والجواب شرطٌ وجزاءٌ، والمعنى: إن تزرني أكرْمك.[31]

قطع التعليل بعد الجزاء:

قال ابن مالك:

والفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجزَا إنْ يَقْتَرِنْ بِالَفا أَوِ الواو بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ[32]

إذا وقعت الفاء بعد الجزاء، وهو جواب الشرط وهو أيضاً مُسْتَقَبل معنىً، سواء كان مضارعاً أو ماضياً جاز فيما بعد الفاء الرفع على الاستئناف، كقولك: إنْ تقُمْ أحسنْ إليك فأعطيك درهماً، بالرفع. على معنى: فأنا أعطي [33] و قرئ قوله تعالى: (وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ) [البقرة (284)]. بالرفع على الاستئناف، أي: فهو يغفر لمن يشاء، وقرئ (فيغفرَ) بالنصب.[34]

خاتمة

أظهر البحثُ ما تعارف عليه جمهور المعربين و أدركه معظم الدارسين من قطع التوابع (الصفة، البدل، العطف...) وتوجّه لإضاءة جانب مهم لم يجمع في أصل واحد في كتاب نحوي. وهو الحديث عن قطع التعليل، فليس كلّ جواب من أجوبة الطلب، وهي (الأمر، والنهي، والترجي، والعرض، والحضّ، والدعاء، والاستفهام) إضافة إلى النفي تستلزم تعليلا، سمّاه النحويون فاء السبب مع المضارع المنصوب. وإنما قصد المتكلم البليغ أن يقطع هذا التعليل ليبرز إسلوباً آخر، هو استئناف وارئه عدد من المعاني بيّنها حذّاق أهل النحو كسيبويه والفرّاء والفارسي وابن جني، انطلاقا من قاعدة كلّ تغير عن المألوف اللغوي لدينا وراءه بلاغة. وقد ضم هذا البحث أهم شواهد قطع التعليل من القرأن الكريم، والقراءات، و الشعر العربي. وهو يضيء جانبا مهما من الدراسة النحوية بإطار واضح وعرض مشرق.

---

[31] البحر المحيط 3\467.

[32] ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، جمعها الحاج موسى الداغستاني ، مطبعة الآداب ، القاهرة ، ص 151.

[33] إعراب النحاس 1\143، أمالي ابن الشجري 22/1، شرح شذور الذهب 454.

[34] رويت قراءة النصب عن ابن العباس رضي الله عنه – المقتضب 3 / 22 ، أمالي الشجري ، ابن الشجري ، دار المعرفة ، بيروت ، 1 / 22 ، إملاء ما منّ به الرحمن 28

المصادر والمراجع

-إتحاف فضلاء البشر، للدمياطي، عني به محمد علي الضباع، مصر، مط حنفي 1359 هـ.
-ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، تح د. مصطفى النماس، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط1، 1998.
-أضواء البيان الشنقيطي 1393هـ، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 1996 م.
-إعراب القرآن – للنحاس، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة.
-إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري، دار التراث العربي، بيروت ط1 2005 م.
-الأمالي النحوية ابن الحاجب "646 هـ" ت هادي حسن الحموي، عالم الكتب، ط1 1985 م.
-أمالي ابن الشجري "542"، دار المعرفة بيروت.
-الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب،"646" ت د. محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق ط1 2005 م.
-البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي 745، دار السعادة مصر.
-البديع (مختصر في شواذ القراءات) ابن خالويه "370 هـ"، مكتبة المتنبي القاهرة.
-البيان في غريب القرآن، للأنباري، "577 هـ "ت طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
-الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
-حاشية الدسوقي على المغني، طبعة حنفي بمصر 1358 هـ
-دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، مط السعادة مصر.
-رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي "702 هـ "، ت د. أحمد الخراط دار القلم، دمشق.
-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي" 1270 هـ"، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
-شرح الحماسة للتبريزي، عالم الكتب بيروت.
-شرح ألفية ابن مالك ت عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجيل بيروت.
-شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف، جمعها الحاج موسى الداغستاني، مط الآداب بالقاهرة.
-شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ت محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
-شرح المفصل، ابن يعيش ت د.إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين دمشق ط1 2013
-شرح الكافية للرضي" 686 هـ "، دار الكتب العلمية بيروت 1982.
-غيث النفع في القراءات السبع: للصفاقسي، دار الفكر 1981.
-الفتوحات الإلهية، سليمان الجمل، دار إحياء التراث العربي.
-الفوائد والقواعد، الثمانيني، دراسة وتحقيق د. عبدالوهاب كحالة ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1 2003 م.
- الكتاب لسيبويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، 1316 هـ
-الكشاف للزمخشري، ت، عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
-كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعه جامع العلوم الأصبهاني الباقولي 543 هـ ، حققه وعلق عليه، د. محمد الدالي مط مجمع اللغة العربية 1415 هـ.

-مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، ت الحاج هاشم الرسولي المحلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت. 1279 هـ.

-لسان العرب ابن منظور، دار المعارف مصر.

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني" 392 هـ" ، ت، علي النجدي ناصيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1420 هـ.

-المحرر الوجيز، لابن عطية الأندلسي، "541 هـ" دار حزم، ط1 2002 م.

-معاني القرآن للفرّاء،"207 هـ " ت أحمد يوسف، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح الشلبي، الدار المصرية، القاهرة.

-مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، " 761 هـ"، ت د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر 1979.

-المقتضب للمبرد، "285هـ"، ت، محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1980.

-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري،"833 هـ" ت محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.